E

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

E/2003/97
8 July 2003

ARABIC
Original: ENGLISH

المجلس الاقتصـــادي والاجتماعي

الدورة الموضوعية لعام ٢٠٠٣

جنيف، ٣٠ حزيران/يونيه – ٢٥ تموز/يوليه ٢٠٠٣

البند ١٣(أ) من جدول الأعمال

المسائل الاقتصادية والبيئية: التنمية المستدامة

مذكرة شفوية مؤرخة ١ تموز/يوليه ٢٠٠٣ موجهة من البعثة الدائمة لملديف لدى الأمم المتحدة تحيل فيها رسالة موجهة مـــن رئيس جمهورية ملديـــف إلى رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تهدي البعثة الدائمة لجمهورية ملديف لدى الأمم المتحدة تحياتها إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة ويشرِّفها أن تحيل طيّه رسالة موجهة من السيد مأمون عبد القيوم رئيس جمهورية ملديف إلى السيد غيرت روزنتال رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي (انظر المرفق).

وستكون البعثة الدائمة لجمهورية ملديف لدى الأمم المتحدة ممتنّة لو تفضلتم بتعميم نص الرسالة المرفقة بوصفها وثيقة رسمية من وثائق المجلس الاقتصادي والاجتماعي في إطار البند ١٣(أ) من جدول الأعمال.

مرفق للمذكرة الشفوية المؤرخة ١ تموز/يوليه ٢٠٠٣ الموجّهة من الممثل الدائم للمديف لدى الأمم المتحدة إلى رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي

أود أن أُعرب عن سرور حكومتي أنه منذ رسالتي المؤرخة ١٤ تموز/يوليه ٢٠٠٠ التي وُجِّهت إلى سلفكم (انظر الوثيقة E/2000/97، المرفق)، بشأن مسألة إخراج ملديف من قائمة أقل البلدان نمواً تعكس البيانات التي أدلى بها المجلس الاقتصادي والاجتماعي ولجنة السياسات الإنمائية اعترافاً متزايداً بمساور القلق لملديف التي أبدتها إزاء جوانب القصور في المعايير الحالية وكذلك في الإجراءات المتعلقة بالإخراج من القائمة.

ولقد ألمحت لجنة السياسات الإنمائية في تقريرها لعام ٢٠٠٢ إلى وجود "مفارقة جزرية" حيث إن الدول الجزرية الصغيرة التي سجّلت وفقاً للمعايير الحالية درجات مرتفعة فيما يخص المؤشرات المتعلقة بالدخل والأصول البشرية على حد سواء كانت "من بين أكثر البلدان تعرضاً لعوائق هيكلية و/أو أكثرها ضعفاً" وكذلك فإن هذه البلدان كانت "من بين أقل البلدان استعداداً لمواجهة فقدان المعاملة التفضيلية في سياق الإخراج من القائمة". وبالإضافة إلى ذلك شدّدت اللجنة على أن الانتقال الميسَّر يُعتبر "مبدأً شديد الأهمية" وأكدت على أن الإخراج من القائمة ينبغي أن "يمثّل بداية عملية دينامية للتنمية". كما أكدت اللجنة أيضاً أن البلدان المؤهلة للخروج من قائمة أقل البلدان نمواً "ينبغي الإشادة بها على النجاح الذي حققته وليس معاقبتها على ذلك" بأن تفرض عليها مثل هذه الصدمات التي تترتب على السحب المفاجئ للمزايا الممنوحة لأي بلد من أقل البلدان نمواً" ولقد ردّد المجلس صدى المبدأ الأساسي الذي يقضي بالانتقال الميسَّر الذي أعلنته في الأصل الجمعية العامة في قرارها ٢٠٦/٦٤ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١، عندما توخّت إخراج البلدان من قائمة أقل البلدان نمواً.

وبرغم التطور الواضح لمفهوم أكثر دقة للإخراج من القائمة فلا تزال حكومتي يساورها قلق شديد إزاء عدم اتخاذ أي إجراءات لوضع المبادئ الأساسية التي حددتها الجمعية العامة والمجلس موضع التنفيذ. والواقع أنه في حين أن اللجنة قد أشارت إلى الحاجة إلى إجراء تقييم ملموس لتكلفة الإخراج من القائمة فلم يجر الاضطلاع بهذه الأعمال كما لم يجر بالطبع وضع المنهجية أو الآلية اللازمة للقيام بذلك. وبناء على ذلك فإن القول الذي أبدته اللجنة وهو أن الإخراج من القائمة ينبغي أن "يحفز على" عقد اجتماع مائدة مستديرة بغرض "إعادة تعريف نطاق الامتيازات" بالنسبة للبلد الذي تم رفعه من القائمة لا يعتبر أمراً مجدياً ولا حصيفاً.

وعلى الرغم من عدم إجراء تقييم ملموس لتكاليف إخراج ملديف من القائمة، فإن "جوانب الضعف في ملديف" وهو موجز أعده مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في نيسان/أبريل ٢٠٠٣ كي تستخدمه لجنة السياسات الإنمائية في استعراضها لحالة ملديف يسلّط الضوء بالفعل على عدد من القضايا الحيوية التي تبرر بقاء ملديف على قائمة أقل البلدان نمواً في الوقت الراهن. وتشمل هذه الجوانب الاستنتاج الذي خلص إليه الأونكتاد وهو أنه بالنسبة لملديف "هناك حاجة قصوى لأكبر قدر من التمويل بشروط تساهلية" كي تتمكن من مواصلة

برامجها الإنمائية الحالية، لا سيما في ضوء عدم القدرة على تحمُّل أعباء الديون التي تترتّب على شروط الإقراض التي تتسم بقدر أقل من التساهل التي ستطبَّق عند الإخراج من القائمة. وتشير الأونكتاد أيضاً أنه بالنظر إلى ندرة القوى العاملة الماهرة "هناك مجموعة واسعة النطاق من الاحتياجات إلى (المساعدة التقنية) التي لا يمكن تلبيتها إلا عن طريق المعاملة التي يجري منحها حالياً بموجب نظام أقل البلدان نمواً". وكما أكدت لسلفكم سيؤدي إخراج ملديف من القائمة أيضاً إلى تقويض قدرة قطاع مصايد الأسماك على البقاء نظراً لفقدان إمكانية الوصول إلى الأسواق على أساس تفضيلي. وهذه هي بالتحديد أنواع الصدمات التي أكدت لجنة التخطيط الإنمائي ضرورة تجنب تعرض أي بلد لها نتيجة لرفعه من القائمة.

كذلك فإن الموجز الذي أعده الأونكتاد يسلط الضوء هو أيضاً على أوجه قصور شديدة الأهمية في المعايير المتعلقة بملديف. ويشير بوجه خاص إلى أن معيار الدخل في حالة ملديف "لا يزال غير كاف بقدر ملحوظ للمساهمة في دعم مبرر الإخراج من القائمة بالنظر إلى التكاليف الهيكلية المرتفعة المفروضة على قطاع كبير من السكان وعدم إيلاء الاعتبار الكمي للتدهور البيئي وانعدام المساواة في توزيع الدخل". وفي الماضي كانت لجنة التخطيط الإنمائي تنزع إلى النظر إلى انعدام المساواة في الدخل بوصفه "متغيِّراً يتعلق بالسياسات" وليس معوِّقاً هيكلياً. ومع ذلك فإن الأونكتاد يشير إلى أن انعدام المساواة في ملديف هو نتيجة لمعوِّقات هيكلية تؤدي إلى تفتيت الأسواق والحد من التأثير المضاعِف للأنشطة الاقتصادية. ومن أوجه القصور الأخرى للمعايير عدم إيلاء أي اعتبار للاتجاهات المتوقّعة على المدى الطويل التي سيكون لها بالطبع أهمية إذا ما كان للإخراج من القائمة أن يعني بداية عملية دينامية للتنمية. وفيما يتعلق بملديف فإن الاتجاهات المتعلقة بالضعف الاقتصادي والقدرة البشرية على السواء تبيِّن وجود عدم استقرار كبير أو اتجاه نزولي مما يبرز الحاجة إلى التعامل بحذر مع نتائج المؤشرات في أي وقت بعينه. والواقع أن المعايير والموجز على حد سواء لم يلاحظا أن عملية الانتقال الديمغرافي للبلد لم تكتمل حتى الآن وبالتالي فقد أغفلا الضغوط الفورية الناتجة عن ذلك، وكذلك التقلب الشديد في النمو الاقتصادي.

وعلاوة على ذلك، فواقع الحال أن المعايير والقواعد المتعلقة بالإخراج من القائمة على حد سواء لا تتوافق بالقدر الكافي مع ظروف اقتصادات البلدان الجزرية الصغيرة ومن اللازم دراستها بعناية في ضوء المفارقة الجزرية التي حددتها لجنة التخطيط الإنمائي وكذلك الأونكتاد. وفي حين أنه ينبغي معاملة جميع الدول على قدم المساواة فإن الدعوة التي وجهتها اللجنة لمنح معاملة تفضيلية للبلدان التي تعاني من جوانب حرمان وضعف خاصة تسلِّط الضوء أيضاً على أحد مبادئ العدل الهامة وهي دعوة تحظى بترحيب حكومتي. ويجدر بالذكر أن دراسة الأونكتاد بشأن وضع أقل البلدان نمواً وإخراجها من القائمة التي جرى الاضطلاع بها في عام ٢٠٠١ قد لاحظت أيضاً أن الترتيبات الراهنة المتعلقة بالمعاملة الخاصة للبلدان التي تتعرض لمعوقات "ليست تفاضلية بالقدر الكافي".

وبالـــنظر إلى أنـــه لم يجرِ استحداث أي سُبل لتنفيذ المبادئ الأساسية للإخراج من القائمة التي تقتضيها الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ولجنة التخطيط الإنمائي وبالنظر كذلك إلى اعتراف الأونكتاد بأن "الإخراج الفوري لملديف من القائمة سيكون له عواقب وخيمة على البلد" فإن حكومتي تود أن تطلب إلى المجلس أن يـــنظر في إبقاء ملديف على قائمة أقل البلدان نمواً إلى حين وضع نهج عملي لضمان الانتقال السلس ووضعه موضع التنفيذ. ورهناً بتحقيق ذلك، تعتقد حكومتي أنه بالرغم من أن لجنة التخطيط الإنمائي قد رأت أن ملديف تستوفي المعايير الإحصائية الحالية للخروج من القائمة، يتبين عند تطبيق المبادئ الأساسية للإخراج من القائمة أنها لا تستوفي الشروط أو غير مؤهلة لرفعها من القائمة.

ويحـــدوني الأمل في أن يجري التأكيد على هذه المسائل والمبادئ في مداولات المجلس في دورته الموضوعية لعـــام ٢٠٠٣ حيـــث يجري تناول مسألة إخراج ملديف من القائمة فيما يتعلق بتقرير لجنة التخطيط الإنمائي في دورتهـــا الخامسة. وتود حكومتي أن تؤكد أنه بالرغم من أن اللجنة تلاحظ أن ملديف تستوفي المعايير الإحصائية للخروج من قائمة أقل البلدان نمواً فإنها لم توصِ برفع البلد من القائمة. وعلاوة على ذلك، ينبغي إيلاء الاهتمام الواجب لتصريح اللجنة اللاحق بأن ملديف تواجه "صعوبات وتكاليف خاصة" لأنها بلد جزري صغير ذو اقتصاد مشتّت على نطاق واسع وأنها سوف تفقد "منافع دولية هامة" في حالة إخراجها من قائمة أقل البلدان نمواً. وبناء على ذلك، تود ملديف أن تلتمس مساعيكم الحميدة في إرجاء البت في مسألة إخراج ملديف من القائمة إلى حين الانـــتهاء مـــن تناول جميع المسائل الشديدة الأهمية تناولاً تاماً إذ إن ذلك هو الخيار المنطقي والواقعي الوحيد في الوقت الراهن إذا ما أريد مراعاة المبادئ الأساسية ذات الصلة بالإخراج من القائمة عملياً.

(*توقيع*): **مأمون عبد القيوم**

- - - - -